تجارب إصلاح القطاع الوقفي
في الوطن العربي ومحددات تطويرها
-إشارة إلى بعض التجارب-

إسماعيل مومني

جامعة سطيف 1- الجزائر .

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة البحث في كيفية تطوير القطاع الوقفي ليصبح كيانا اقتصاديا يسهم مساهمة فعالة في مسيرة النمو والتطور في الوطن العربي وذلك من خلال إشراكه في دعم جهود التنمية في جميع مجالات النفع الاقتصادي والاجتماعي،وبحسب الدراسة فإنه وبرغم محاولات التجديد في القطاع الوقفي في عديد الدول العربية فإنه لا يزال يتسم بضعف التأثير والفعالية في منظومة الاقتصاد القومي،وعند التدقيق في الإصلاحات التي عرفها القطاع ومن خلال بعض التجارب الحديثة نجد أنها تركزت في معظمها على الجانب الجزئي أي الوحدات الوقفية (المؤسسة الوقفية) من النواحي التشريعية، الإدارية والاستثمارية بينما لم يحض الجانب الكلي للقطاع بالاهتمام الكافي رغم أهميته القصوى في ترتيب الواقع الجديد للنظام،وهو ربما يفسر في اعتقادنا في خطأ في الانطلاقات التنظيرية والتصورية في تموضع النظام الوقفي في ظل الهيكل الحديث لهذه الاقتصاديات.

Summary :

This study tries to simulate a model of the endowment sector so it interacts effectively with dynamic economic system nationalism in the Arabic world. Besides, it get s at least out of its neutral negative reality, as well as trying to make this sector more effective in the process of growth and development in the Arab countries at all levels both social or economic .According to the study ,despite the attempts to make the sector endowment in many Arab countries innovative and renewal, it is still has insufficient contribution and effectiveness in the system of national economy .These attempts focused mostly on the side of partial ,any units Endowment) Foundation Endowment (respects the legislative ,administrative and investment while urging the overall sector adequate attention in spite of the utmost importance in positioning the new reality of the system ,for this reason , we believe there must be an error in the endoscopic and conceptual breakthroughs in endowment ‘s positioning system under the modern structure of these economies.

مقدمة(إشكالية الدراسة وأهدافها):

تشكل الجوانب النظرية للوقف بأبعادها الفقهية والقانونية ثروة فكرية وقاعدة أساسية في مجال محاولة البحث في تطور البناء المؤسسي للقطاع الوقفي في الوطن العربي ، وتخبرنا الدراسات لهذه الجوانب وكما دلت عليه الوقائع التاريخية أيضا أن القطاع الوقفي كان في صلب التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات العربية والإسلامية ،غير أن بروز ما يسمى بالدولة الحديثة والتي استقرت معالمها الأولى في أوربا لتمتد موجة ما يسمى بالتحديث إلى العالم العربي والإسلامي قد أثرت في بنيانه السياسي، الاقتصادي والاجتماعي ...ولما كان البناء المؤسسي للقطاع الوقفي في الوطن العربي يرتبط بكل هذه الجوانب تأثر هو الآخر وتموضع بشكل جديد داخل بنيان الدولة الحديثة ، دعونا نتعرض إلى هذا الواقع الجديد للقطاع الوقفي في البناء الاقتصادي للدولة العربية الحديثة ، وما مدى كفاءة الحيز الاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع في ظل التجارب الحديثة في الوطن العربي ؟ ثم ما هي محددات وعناصر تطويرها؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل سينتهي بنا حتما إلى محاولة تصور نموذج للقطاع الوقفي من شأنه على الأقل إخراجه من واقعة السلبي الحيادي إلى دائرة التفاعل الايجابي مع حركية المنظومة الاقتصادية القومية في الوطن العربي عموما والجزائر خصوصا، وكذا محاولة البحث في كيفية تطوير هذا القطاع الوقفي ليصبح كيانا اقتصاديا يسهم مساهمة فعالة في مسيرة النمو والتطور في البلاد من خلال إشراكه في دعم جهود التنمية في جميع مجالات النفع الاقتصادي والاجتماعي.

أولا:القطاع الوقفي بين الانحسار ومحاولة التجديد في البلاد العربية:

إن دراسة فترات التحول والتبدل هي من أهم النقاط التي سوف تساعدنا في الوصول إلى التفسير المنطقي لفترات الازدهار والانكماش التي عرفها القطاع الوقفي،وبالتالي رسم منحنى التطور والانعطاف في مسار البناء المؤسسي للأوقاف وذلك بتحليل عوامل الضعف ومحاولات التجديد.

1-العوامل الأساسية المؤثرة في انحسار القطاع الوقفي في البلاد العربية:

إن التفاعلات والأزمات الاقتصادية العنيفة في القرن التاسع عشر وما نتج عنها من اختلالات اجتماعية في الأوساط العمالية ، دفع الفكر الاقتصادي لإعادة النظر في مفهوم الحرية الاقتصادية وبالتالي مراجعة دور الدولة الحديثة وهو ما انعكس في الواقع الاقتصادي بتطبيق الأفكار الاشتراكية في بعض الدول وبروز مفهوم دولة الرفاه الاجتماعي في دول أخرى ، ورغم التباين الشديد في المنطلقات الإيديولوجية لكلا التوجيهين إلا أنهما يقتضيان توسيع سلطة الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لتصحيح الخلل، ما يعني تولي الدولة لقطاعات جديدة تضاف إلى مهامها التقليدية لتشمل الأشغال العامة والتعليم والصحة ...إلخ ، هذا الإصلاح كان مبررا بل مطلوبا في الغرب بحكم التسليم والاحتكام المفرط للقانون الطبيعي وقانون الأسواق في خلق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويدخل ضمن التحولات التاريخية لهذه المجتمعات، لكن إعادة نسخ ونقل هذه المفاهيم إلى المجتمعات العربية خاصة بفعل الحملات الاستعمارية أدى إلى انقلاب حقيقي في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الإسلامية وخلق تناقضات في العديد من البنى الأساسية لهذه المجتمعات " فإذا كانت النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وعبر مؤسسات الأوقاف أدت في البلاد العربية إلى تنشيط حركة المجتمع وتمتين علاقاته معه وسد حاجاته فإن مصادرة دور النظام الوقفي لم يكن سوى تقييد

لحركة الأفراد والمؤسسات دون فائدة وإضعاف لدور مؤسسات الوقف دون أهداف ،و هذا ما حدث فعلا عند ما بدأت سلطات الدولة الحديثة في المجتمعات العربية في محاولة منها لضبط الحركة الوقفية ، فكانت النتيجة في العالم العربي والإسلامي تراجعا في عدد الوقفيات بامتناع الأفراد عن المبادرة الفعالة تجاه المجتمع إضافة إلى ضياع كم هائل من الأصول الوقفية [1]، وإجمالا يمكن أن نعتبر الحملات الاستعمارية والمناهج التنموية الغربية المطبقة في المجتمعات الإسلامية العاملين الرئيسيين في انحسار القطاع الوقفي في المجتمعات العربية الحديثة .

1-1 أساليب الاستعمار في تدمير الاقتصاد الوقفي : إن التركيز على العامل الاستعماري في إحداث تشوهات في البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلدان المستعمرة ليس تحميلا كليا للعوامل الخارجية في خلق هذه التشوهات وهروبا من تأثير وانعكاس التراجع الحضاري على الأوقاف وإنما هذا العامل الأخير هو متكرر في تاريخ المجتمعات العربية،حيث عرف هذا القطاع فترات انكماش وفترات ازدهار، أما الصدمة الاستعمارية الحديثة فقد قامت " بتحطيم أشكال الملكية الجماعية والعامة وتحطيم الوحدات الاجتماعية وحاولت فرط المجتمع إلى أفراد بدل الجماعات (الوحدات الاجتماعية)، لإقامة نمط اقتصادي اجتماعي يخرج عن مساره التاريخي ليدخل مسار التبعية إلى الخارج وبهذا يفقد مقوماته المستقلة الأساسية [2]، وبالتالي يمكن وصف المرحلة

---

[1]- مروان قباني، تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان الخصيب،ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير : ابراهيم البيومي غانم ، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف ، بيروت ، ط1، 2003 ص 704.

[2]- شفيق منير ، الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر ، الزهراء للإعلام العربي ، ط2، 1978، ص 103.

الاستعمارية والسنوات القريبة منها هي أخطر مرحلة مر بها البناء المؤسسي للقطاع الوقفي حيث كاد أن يختفي في بعض الدول العربية وفي بعضها اختفى جزء معتبر منه.

إن من أبرز التأثيرات السلبية التي تركها المستعمر على القطاع الوقفي في البلاد الإسلامية فصل دواوين الأوقاف الإسلامية عن الحكومات القومية ووصلها مباشرة بالمفوضيات العليا للمستعمر وجعل لها مستشارين غير مؤهلين يتصرفون في شؤونها الإدارية والمالية بسلطة واسعة كما حدث في المغرب وتونس وفي الجزائر أين صدر في 1830 قرار بفسخ إحباس الحرمين بدعوى أن مداخلها تنفق على الأجانب ثم جاء تقرير وزير الحربية الفرنسي المؤرخ في 23 مارس 1843 أن مصاريف ومداخيل المؤسسات الدينية تضم إلى ميزانية الاستعمار [1]،و كذلك الأمر في سوريا ولبنان وفلسطين... حيث استطاع الاحتلال أن يفكك تنظيم الوقف إداريا ومؤسسيا .إن هذه الأوضاع السيئة تسببت بشكل واضح في اهتزاز بنية قطاع الأوقاف وامتدت إلى حاضرنا المعاصر، بفعل الاستلاب الفكري والتبعية الإدارية التي ورثها أبناء المستعمرات، فما كاد ينسحب حتى كانت فكرة التقسيم المفتعل التي جاء بها بين ما هو شرعي ديني تقليدي وبين ما هو مدني عصري حديث قد فعلت فعلتها في واقع المسلمين، وهكذا أوجدت الأوقاف الإسلامية في دائرة خاصة تكاد تعزل فيها عن الحياة المدنية لهذه المجتمعات وجاءت وزارت الشؤون

[1]- مغلي محمد البشير ، التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان المغرب العربي ، ندرة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص321.

الإسلامية – التي أسس عدد منها في الفترة الاستعمارية – كي تقوم بتدبير أمور الأحباس في نسق خاص بكل دولة عربية على حدة [1].

2-1 القطاع الوقفي وتطبيق المناهج التنموية الغربية في الدول العربية

:لم يكن العامل الاستعماري وحده مفككا للبناء المؤسسي للقطاع الوقفي في الدول العربية بل ما تبقى من هذا البناء تم هدمه إن لم نقل تصفيته في السنوات الأولى لاستقلال الدول العربية خاصة وأن هذه الأخيرة لم تكن تملك مناهج تنموية مستقلة بل تركز حدود اختيارها على مناهج تنموية أجنبية والسائدة آنذاك ولم تخرج هذه المناهج في تلك الفترة على النهج الاشتراكي والنهج الرأسمالي، والغريب أنه كان ينظر للقطاع الوقفي بأنه معرقل لخطط وسياسات التنمية، وسوف نلاحظ أن تطبيق النظريات الاشتراكية والرأسمالية في الدول العربية المستقلة حديثا دون الالتفات إلى خصوصية نظامها الاقتصادي الاجتماعي هو ما أدى إلى حدوث انفصام بين هذه المؤسسات الممثلة للدولة والمجتمع، فلقد انحصر مثلا اهتمام الفكر الاقتصادي بعنصر مهم في النظام الاقتصادي وهو الملكية بين منتصر لجانب الملكية الخاصة وآخر للملكية العامة تأثرا بالنظريات الرأسمالية والاشتراكية و" دون أن يدرك أن الوقف على سبيل المثال هو ميزة فريدة في النظام الاقتصادي لهذه المجتمعات وأن ملكيته تعود إلى نوع ثالث هي ملكية المجتمع هذا الذي يكسب الوقف شخصية اعتبارية مستقلة [1].

لقد تركزت عملية تفكيك البناء المؤسسي للوقف في الدول العربية في هذه المرحلة ما بين أسلوب الإلغاء والتأميم، و تخبرنا السيرورة التاريخية لأحكام

[1]- مهدية أمنوح، الوقف الإسلامي الحديث بين تحديات الواقع وضرورة الإصلاح ،*www.kantakji.com/fiqh/Files/Wakf/210116.pdf*، ص101

الوقف في المجتمع العربي أن سلطات الدول العربية الحديثة في مرحلة ما بعد الاستعمار قد اتجهت نحو تقنين أحكام الوقف عبر منهجية إدماج التعددية المذهبية في قانون موحد ملزم لمواطني كل قطر [2]،والمتمعن في تاريخ صدور قوانين الأوقاف في هذه المرحلة يجد أنها جاءت متتابعة ومتقاربة في تاريخها حيث صدر قانون الوقف في مصر 1946،الأردن 1946، لبنان 1947، الكويت 1951 وسوريا 1949.. والمتأمل في هذه القوانين يجد أنها تكاد تكون متشابهة في نصوصها وكأنها صدرت من مشكاة واحدة مع اختلافات بسيطة اقتضتها ظروف الدولة ومذهبها لكن نلاحظ أنه قد واكبها تنامي التوجه العام للاقتصاد نحو هيمنة وتوسع غير مسبوق لدور الدولة في جوانب عديدة خاصة في ظل اتجاه عالمي يدعو إلى ذلك [3] وتحت مبررات وأسباب منها [4]:

- حركات التحرر الوطنية لأغلب الأقطار العربية وبالتالي كانت هذه القوانين محاولة منها لتنظيم هذا القطاع بعد خروج الاستعمار لكن وفق التدخل الحكومي المباشر .
- قوة النزعة المركزية للدولة العربية الحديثة ورغبتها في السيطرة على كافة فعاليات المجتمع المدني وضبط مؤسساته داخل البيروقراطية الحكومية.
- تفشي فساد نظار الأوقاف بصفة عامة والأهلية منها بخاصة وكثرة المنازعات مما زاد من أعباء الجهاز القضائي .

---

(1)- منصور سليم هاني ، ولاية الدولة على الوقف وتفريقه من مضمونه الاجتماعي ، المؤتمر الثالث للأوقاف ، المملكة العربية السعودية 2009 ، ص290.

(2)- البيومي إبراهيم غانم ، التكوين التاريخي لوظيفة الوقف في المجتمع العربي ،ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص78.

(3)- العمر فؤاد، البناء المؤسسي للوقف في شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي ،ص594

(4)- البيومي إبراهيم غانم ، مرجع سابق، ص101.

- الاعتقاد بأن بقاء القطاع الوقفي خارج سيطرة الدولة يعرقل تنفيذ برامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في البلاد وجاءت على إثره قوانين الإصلاح الزراعي والتأميمات ،حيث عمدت بعض الدول في خضم المد الاشتراكي إلى تأميم الوقف وضمه إلى ممتلكات الدولة، والأخطر من ذلك هو ما اعتبره البعض أن التأميم مساو للوقف [1] كما حدث في سوريا ،الجزائر، مصر والعراق وأعيدت على إثره هيكلة قطاع الأوقاف في وضع جديد آلت بموجبه الاوقاف إلى بيروقراطية مركزية في الجهاز الحكومي للدولة.

ثانيا:الأنماط المؤسسية الوقفية في التجربة العربية الحديثة في ظل محاولات التجديد

أدت التغيرات المتسارعة والتي حصلت عالميا وإقليميا والتي بينت أنه من الصعب على الدول -حتى الغنية منها – التشبث ببرامج تعتمد سياسة الرفاه الاجتماعي، خاصة مع بروز مؤشرات إقليمية وعالمية والتي أدت مجتمعة إلى إرباك القناعة العمياء في فلسفة الدولة الراعية خاصة مع تصاعد وتيرة النفقات الحكومية رغم دعوات الترشيد [2]، وهو الأمر الذي أدى فيما بعد إلى اختلالات هيكلية عنيفة ولعل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ومنها الأوروبية خاصة لها ارتباط مهم بهذا الجانب حيث دخلت هذه الدول عمليا وبفعل إجراءات التقشف في مرحلة لا تستطيع فيها الوفاء بتلبية نسبة واسعة من المطالب الاجتماعية والاقتصادية ، " ولعل التحولات التي رافقت ولا تزال هذه المرحلة والحديث المتزايد عن دور المؤسسات المدنية المجتمعية وإمكانية مساهمتها في تحمل جزء من التنمية الشاملة وهو ما يعني التخلي التدريجي للدولة عن جملة

[1]- عمارة محمد، دور الوقف في النمو الاجتماعي وتلبية حاجات الأمة ، ندوة نحو دور تنموي للوقف (مصر)، 1990 ، ص158.

[2]- طارق عبد الله ، داهي الفضلي ،، التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص 464

من أدوار كانت تبشر بها، هي التي مهدت الطريق لإعادة التفكير في القطاع الوقفي ووضعه من جديد في دائرة الاهتمام [1].

في هذا الاتجاه وبداية من العقد الأخير من القرن الماضي ولما أدركت الإدارات الوقفية التقليدية في بعض الدول العربية فقدانها لأهم بعد وهو البعد المجتمعي سعت جاهدة إلى إيجاد تعاون بين مؤسساتها ومؤسسات العمل الأهلي المجتمعي والبداية كانت مع سن التشريعات القانونية الخاصة بإعادة تنظيم القطاع الوقفي ومحاولة إدراجه داخل الاستراتيجيات التنموية ، وفي هذا الصدد صدر العديد من قوانين الأوقاف الجديدة في كل من: اليمن 1995، الإمارات 1996 ،عمان 2001 ، الجزائر 1991 ...إلخ ،و إجمالا يمكن، وضمن التجربة العربية الحديثة، انتقاء الأنماط الوقفية التالية:

1-تجربة الأمانة العامة للأوقاف بالكويت :

عندما نتحدث عن الكويت فإننا سوف نراعي الخصائص الاقتصادية لهذه الدولة فقد انتقلت من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد ريعي، أردنا البداية بهذه الإشارة حتى لا نهمل العلاقة بين القطاع الوقفي والطفرة النفطية التي حدثت في العديد من البلاد العربية ، وعلى هذا الأساس يمكن أن نلاحظ ما يلي [2] :

*-وجود علاقة سلبية بين نمو الوقف وتدفق الريع النفطي وهذا مرده إلى سببين :حيث يرتبط السبب الأول بتفشي النزعة التواكلية التي صاحبت ظهور النفط وترسيخ فكرة متطرفة عن الدولة الراعية تنفي موضوعيا كل توجه تعاوني تكافلي، ويتعلق الثاني بتحديد العلاقة بين الدولة من جهة والقطاع الأهلي من جهة أخرى في شكل مانح ومتلق وفي هذا الإطار انتقلت مهام

[1]- المرجع نفسه ، ص465.

[2]- طارق عبد الله ، داهي الفضلي ، مرجع سابق ، ص 464.

الوقف الرئيسية بالكامل لصالح الدولة الراعية وتعطلت بالتالي آلية التلقي والعطاء على اعتبار إمكانية حصول الاكتفاء الاجتماعي من خلال مهام الدولة.

*-في مستوى آخر يمكن أن نقول بأن حركة الوقف تأثرت إيجابيا وذلك عبر الاهتمام الرسمي بالأعيان الوقفية وهو ما نتج عنه زيادة في الأصول الوقفية المدرة للعوائد،و من جهة أخرى فقد ترافق التغير الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة في حدوث تحول نوعي للموقوفات فبالإضافة إلى التركيز على العقارات الاستثمارية والسكنية اتجه البعض وبشكل لافت إلى إيقاف المبالغ النقدية باعتبارها أصولا يمكن استثمارها والصرف من عوائدها ، وربما أمكن وضع تجربة الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت في هذا الاتجاه .

1-1-تأسيس الأمانة العامة للأوقاف بالكويت :بعد أن برزت الحاجة إلى تفعيل دور الأوقاف وتطويرها في الكويت بدأ الرفع من المستوى التنظيمي لإدارة شؤون الوقف من خلال إعادة تنظيم وزارة الأوقاف في أكتوبر 1992،وفي هذا الإطار أخذ تنظيم الأوقاف قسمين حيث يختص قسم بإدارة تنمية الموارد الوقفية والقسم الآخر يهتم بإدارة شؤون الأوقاف وتوالت القرارات التنظيمية التي ترمي إلى توفير المرونة لجذب عناصر بشرية فاعلة للعمل في هذا المجال إلا أن هذا الطموح لم يكن ليتحقق في إطار بقاء الوقف جزءا ضمن كيان مثقل بالمسؤوليات حينها برزت فكرة وجود كيان مستقل للأوقاف يستوعب التعديلات المتلاحقة ويحررها للانطلاق نحو آفاق التطوير المنشود والمستحق فكان أن تأسست الأمانة العامة للأوقاف في 13 نوفمبر 1993[1] بموجب مرسوم

[1]- المطيري بدر ناصر ، قصة تطور الأوقاف الكويت ، الندوة الدولية الأولى لمجلة أوقاف،تحرير: طارق عبد الله ن الكويت ، 2010، ص254 .

رقم 257 وهي هيئة لها الشخصية الاعتبارية ولها مجلس خاص " [1] هذا ما يجعلها تتمتع باستقلالية نسبية ، وفي سعيها لتحقيق أهدافها وضعت الأمانة العامة للأوقاف إستراتيجية تقوم على التعاون بين الوقف ومؤسسات العمل المجتمعي وذلك بالعمل وفق محورين هما: استثمار وتنمية الأوقاف الموجودة وتوزيع غلاتها وكذا الدعوة إلى إقامة أوقاف جديدة، وتطلب تحقيق هذه الإستراتيجية أن لا ينحصر البناء المؤسسي للقطاع الوقفي في الكويت على مؤسسة واحدة وإنما يتكون من شبكة من المؤسسات فبالإضافة إلى المؤسسة المركزية الرسمية وهي الأمانة العامة للأوقاف كسلطة مشرفة ومنظمة للقطاع الوقفي نجد[2]الصناديق الوقفية المتخصصة ،المشاريع الوقفية ،مؤسسة التنمية المجتمعية، جهاز الاستثمار الوقفي ،السلطة القضائية ،الأوقاف الأهلية ،ورغم أهمية كل جهاز من هذه الأجهزة في تكامل البناء المؤسسي للوقف في الكويت إلا أن صيغة ما عرف " الصناديق والمشاريع الوقفية المستحدثة في هذه التجربة أخذ الحيز المهم في نضج التجربة الوقفية في الكويت لتصبح محل اهتمام الداخل والخارج بفعل ما حققته من تطور في رأس المال الوقفي وكذا الايرادات الوقفية كما تبينه البيانات التالية:

---

[1]- العمر فؤاد ، البناء المؤسسي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص595

[2]- الفضلي داهي، تجربة الوقف في الكويت (نظام الوقف في التطبيق المعاصر ، تحرير أحمد مهدي، الأمانة العامة للأوقاف ، الكويت ط1 ، 2003 ، ص95)

الشكل رقم :1 حركة تطور الإيرادات الوقفية ورأس المال الوقفي في الكويت 1995-2010

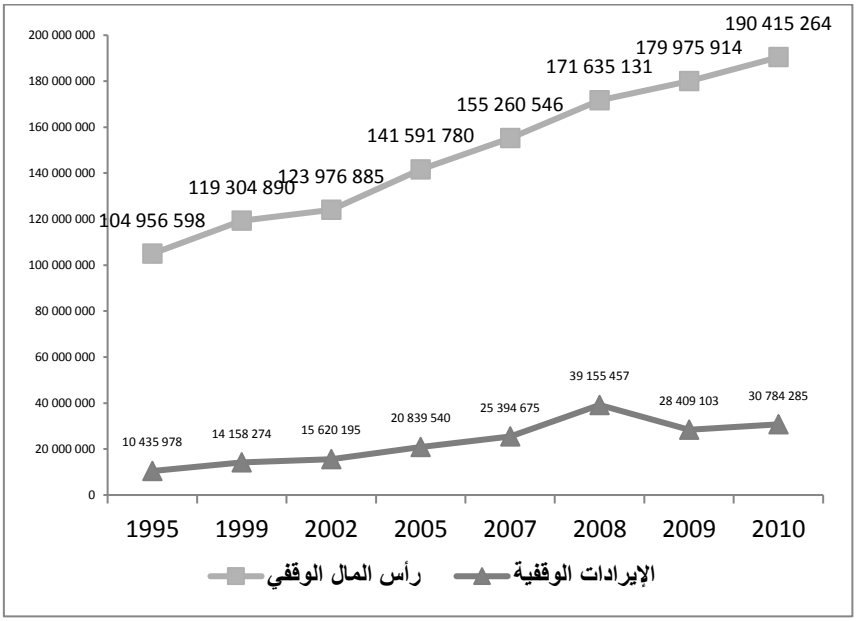

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على :فؤاد عبد الله العمر دراسة حول نماذج المؤسسة المعاصرة للوقف –الإدارة والاستثمار –دراسة حول نموذج المؤسسة المعاصرة للوقف (الإدارة والاستثمار) ندوة الوقف في تونس الواقع وبناء المستقبل-تونس-يومي:28-29 فيفري 2012، ص11.نقلا: عن وزارة الأوقاف بالكويت

إن تحليل نتائج هذه البيانات يظهر أن تغيير العمل من أسلوب الوزارة إلى أسلوب المؤسسة المستقلة –الأمانة العامة للأوقاف-مع توفر ترتيبات إدارية أخرى مثل الاستقلالية في اتخاذ القرار والاستعانة بجهات استثمارية في تنفيذ جوانب العملية الاستثمارية وتنوع أصول الأوقاف ودعم الدولة أدى إلى نتائج غاية في الإيجابية حيث [1].

[1] فؤاد عبد الله العمر دراسة حول نماذج المؤسسة المعاصرة للوقف –الإدارة والاستثمار – مقدم إلى ندوة الوقف في تونس:الواقع وبناء المستقبل
28-29 فبراير 2012 الجمهورية التونسيةص11.

✓ -زادت العوائد من 8.370ألف دينار كويتي(1دك =3.6دولار)في عام 1994(تاريخ تأسيس الأمانة)إلى 30.780ألف دينار عام 2010بمعدل زيادة سنوي يقدر ب8.5%.

✓ -تجديد رأس مال الأمانة بعد حصر أصوله حيث زاد رأس رأس مال الأمانة من 103.638ألف دينار عام 1994إلى 210.889ألف دينار كويتي عام 2010 بزيادة سنوية بلغت 4.1%.

✓ -بالنسة لاستثمارات الأمانة نلاحظ أن القيمة السوقية للاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم قد ارتفعت من 12.941مليون دينارعام 1994إلى 271.092مليون دينار في عام 2010 أي بنسبة زيادة سنوية بلغت 20.9%.

1-2-المبادئ الاستثمارية الأساسية في تجربة الأمانة العامة للأوقاف بالكويت : من خلال استقراء العملية الاستثمارية في التجربة الوقفية بالكويت تتضح الخطوط الرئيسية التالية[1] :

✓ -وجود محفظة إستثمارية وقفية مكونة من أوراق مالية ذات عوائد مرتفعة .

✓ -وجود إستراتيجية استثمارية ذات مؤشرات واضحة للأداء الاستثماري

✓ -وجود مخصص إعادة الإعمار ووجود خطة تنفيذية لإعادة إعمار أعيان الوقف .

✓ -وجود مجلس إدارة يحقق التولية أو النظارة الجماعية ويظم نخبة من الأهالي وممثلي الجهات الحكومية.

---

[1] المرجع نفسه ،ص11.

✓ -الاستعانة بجهات إستثمارية متخصصة لتطوير أعيان الاوقاف وتحسين عوائدها.

2- تجربة مؤسسة تنمية أموال الوقف في الأردن:

ان الوقف الناجح هو في الاساس استثمار اقتصادي ناجح للأصول الموقوفة للأغراض المحددة لأجلها بما يضمن للوقف عنصر الاستمرار والتأييد في توفير المنافع المرجوة منه، وعلى هذا الأساس تستمد ما يعرف بمؤسسات الوقف النامي هذه الفلسفة في العمل والاستثمار الوقفي ،و قد قامت التجربة الأردنية الحديثة في إدارة الأوقاف على هذه الفكرة ممثلة في مؤسسة تنمية أموال الأوقاف والتي لفتت إليها الاهتمام بقوة رغم تأسيسها الحديث في بدايات هذه الألفية.

2-1-تأسيس مؤسسة تنمية أموال الوقف: بهدف إعطاء حركية أكبر للقطاع الوقفي في الأردن ومنح الإدارة الوقفية استقلالية أكبر عن وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية صدر قانون جديد للأوقاف في الأردن بتاريخ 2001/07/16 والذي بموجبه إنشاء"مؤسسة تنمية أموال الأوقاف"، وقد نصت المادة 26 من هذا القانون على ما يلي «تنشأ مؤسسة رسمية عامة تسمى مؤسسة تنمية أموال الأوقاف تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ولها ذمة مالية مستقلة عن ذمة الوزارة ولها بهذه الصفة أن تقوم بجميع التصرفات القانونية التي تمكنها من آداء وظائفها[1]،وتهدف السياسات العامة للمؤسسة الى تحقيق التنمية والاستثمار الأمثل للعقارات الوقفية وزيادة

[1] ابو تاية رياض ، التجربة الاردنية في استثمار ممتلكات الاوقاف ، مؤتمر دبي الدولي للاستثمارات الوقفية ، الامارات 4-6 فيفري 2008 مكتبة الفلاح ، ص 529.

عوائدها الى أكبر قدر ممكن للمساهمة في تنمية المجتمع بتقديم الدعم لكل أبواب النفع العام حسب شروط الواقفين[1].

2-2- تطور الأساليب الاستثمارية الوقفية للمؤسسة: ربما أهم ما يميز التجربة الوقفية الحديثة في الأردن هو اقتحامها مجالات استثمارية متنوعة ساعدها على ذلك التسهيلات التي توسع فيها قانون الأوقاف الصادر عام 2001 والذي أنشئ بموجبه مؤسسة تنمية أموال الوقف حيث أعطاها هذا القانون مجالات استثمارية واسعة وهذا ما نصت عليه المادة (27-أ) «تقوم المؤسسة باستثمار الأموال الوقفية المنقولة وغير المنقولة بما تحقق مصلحة الوقف بما في ذلك الاستثمار في العقارات غير الوقفية شراء وبيعا من الأموال الوقفية[2]"، وفعلا فعلى صعيد الممارسة العملية للمؤسسة فقد تنوعت أساليبها استثمارية وشملت خاصة: [3]

- أسلوب التمويل الذاتي للمشروعات الصغيرة (مباني) ؛
- أسلوب التمويل بالمشاركة (خاصة مع البنك الإسلامي للتنمية) للمشروعات الاستثمارية ؛
- أسلوب الإجارة الطويلة للأراضي الوقفية لمستثمرين من قطاعات مختلفة ليقيموا عليها مشروعات استثمارية على نفقتهم واستثمارها لمدة محدودة عن طريق أسلوب "B.O.T" (بناء ،إدارة واستغلال ،تحويل) تعود في نهايتها إلى ملكية المؤسسة الوقفية؛
- شراء أراضي وعقارات من الايرادات الوقفية للمؤسسة والمتاجرة بها

---

(1) الارناؤوط محمد موفق ، نماذج اسلامية معتصرة في الممارسة الاقتصادية للقف – حالة الاردن مجلة أوقاف ، الامانة العامة للأوقاف ، الكويت ،ع14، 1429 هـ/2008، ص68.

(2) ابو تاية رياض ، المرجع السابق ، ص 534.

(3) المرجع نفسه ص 69.

➢ الاهتمام بتطوير وقف النقود خاصة عن طريق تأسيس شركات وقفية قابضة(HOLDING) ، واستحداث ما يعرف بالصكوك الوقفية حيث تعتبر التجربة الاردنية رائدة في هذا المجال؛

2-3- الانجازات الاستثمارية للمؤسسة :*تنوعت انجازات المؤسسة الاستثمارية تبعا لتنوع أساليبها الاستثمارية والتي أصبحت محل اهتمام في العديد من التجارب الحديثة في الدول العربية وأهم هذه الانجازات ما يلي [1]:

✓ **المشروعات التي تم تنفيذها بتمويل ذاتي** : حيث نجحت المؤسسة خلال الفترة 2003-2005 من اقامة حوالي عشر مشروعات استثمارية (مكاتب ،مخازن) بقيمة اجمالية تصل الى اربعة ملايين دينار اردني (ما يعادل 6 ملايين دولار امريكي) في عديد المدن الأردنية ومن اكبر هذه المشاريع مراكز اليرموك التجارية بإربد (3 مراكز تجارية) ، بناء الشقق السكنية ...الخ

✓ **المشروعات التي تم تنفيذها مع القطاع الخاص بأسلوب الاجارة الطويلة "B.O.T"**:يمكن القول ان المؤسسة حققت اكبر نجاح لها في هذا المجال وذلك بتعاقدها مع مستثمرين في القطاع الخاص لبناء مراكز تجارية أو مجمعات سكنية بأسلوب الاجارة الطويلة "B.O.T" على بعض قطع الاراضي الوقفية حيث تستفيد بشكل فوري من الأجرة السنوية المجزية والتي لا تقل عن 7% من القيمة الفعلية لثمن الارض [2]،كما تستفيد بعد 20-25 سنة من امتلاك المشروع بكامله واستثماره بشكل مباشرة مما يدر عليها آنذاك مبالغ كبيرة تمكنها من تحقيق الكثير من المنافع في المجتمع.

* يمكن الرجوع والاطلاع على الخطة الاستثمارية للمؤسسة 2008 – 2014 على الموقع الالكتروني :*www.gbd.gov.jo/gbd/content/budget/GU/ar/2013*

[1] الارناؤوط محمد موفق ، مرجع سابق ، ص ص : 312- 315.

[2] ابو تاية رياض ، مرجع سابق ، ص 556.

✓ **شراء الاراضي والمتاجرة بها** : نظرا للمناخ الاستثماري الملحوظ في المجال العقاري بالأردن والذي يتميز بالارتفاع المتواصل في أسعار الاراضي بادرت المؤسسة بأول تجربة لها في 2006 حيث اشترت اربعين دونما من الأراضي قرب مطار عمان وذلك بمبلغ نصف مليون دينار أردني ،و حسب تقديرات مدير المؤسسة في نهاية 2007 فقد عادت هذه التجربة بفائدة كبيرة على المؤسسة حيث ان قيمة تلك الارض قد تضاعفت وأصبحت تقدر ب مليون دينار اردني .

إن ما يمكن استخلاصه أن انشاء مؤسسة تنمية أموال الوقف في الاردن أنها اعطت دفعة قوية للقطاع الوقفي وضاعفت من حجمه وايراداته بفعل اعتبار الوقف مؤسسة اقتصادية ذات اهمية في العملية التنموية ، وذلك من تحويل الأموال الوقفية الى مدخلات في الأنشطة الإنتاجية وهو ما يطلق عليه بالتراكم في المنبع " تليها مرحلة أخرى متمثلة في اقتطاع جزء من ايرادات الأوقاف النامية في صورة احتياطي لتمويل الاستثمارات التوسعية ومكافأة اتعاب المؤسسة الوقفية (اجرة الناظر) ، وتخصص جزء الى جهات البر بحسب رغبات الواقفين وهو ما يمكن ان يصطلح عليه بالتراكم التشغيلي او بالتراكم في المصب""[1].

ثالثا:التجربة الجزائرية في إصلاح القطاع الوقفي ومحددات تطويرها:

تعتبر التجربة التي مر بها القطاع الوقفي في الجزائر مهمة من حيث العديد من الاعتبارات كونها أحصت تاريخيا ثروة وقفية هامة ذات تكوين اقتصادي متنوع وأداء إداري متميز ، ثم أن تتبع السياق التاريخي ستتوضح فيه معالم المراحل الأساسية التي أثرت بشكل بارز على أداء القطاع الوقفي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية من حيث الانتقال من فترة الخلافة العثمانية مرورا

بالصدمة الاستعمارية وصولا إلى عهد الدولة الحديثة ،وهي مراحل عاشتها معظم البلاد العربية والإسلامية مع بعض التمايز والتي عرف خلالها البناء المؤسسي للأوقاف تغيرات مستمرة أثرت في فاعليته نوسوف نركز في اطار حدود البحث على تقييم القطاع الوقفي في إطار نتائج الاصلاحات الحديثة وفق المعايير التالية:

1- **تطور حجم وتكوين الأصول الوقفية في الجزائر:** يمكننا إعطاء صورة تقييمية لتطور حجم الأصول الوقفية في الجزائر بفعل عمليات وإجراءات حصر واسترجاع الأوقاف في الجزائر وذلك من خلال تحليل البيانات التالية:

الشكل رقم3-تطور الحصيلة الإجمالية للأملاك الوقفية في الجزائر (2001 – 2012):

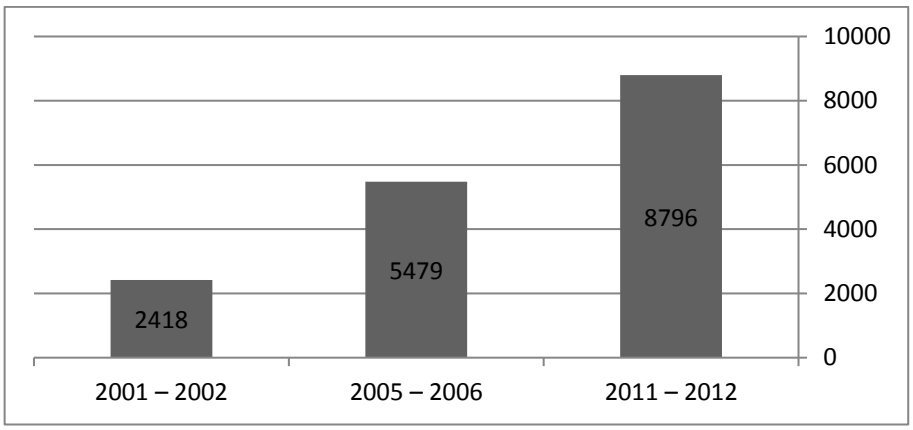

المصدر : من إعداد الباحث :بالاعتماد على تقارير وزارة الشؤون الدينية حول وضعية الأوقاف لسنوات 2001-2012

(1)المرجع نفسه، ص 14.

الشكل رقم 4:توزيع معادلات مساهمة الأموال الوقفية في الحصيلة الإجمالية للأملاك الوقفية في الفترة 2001-2012

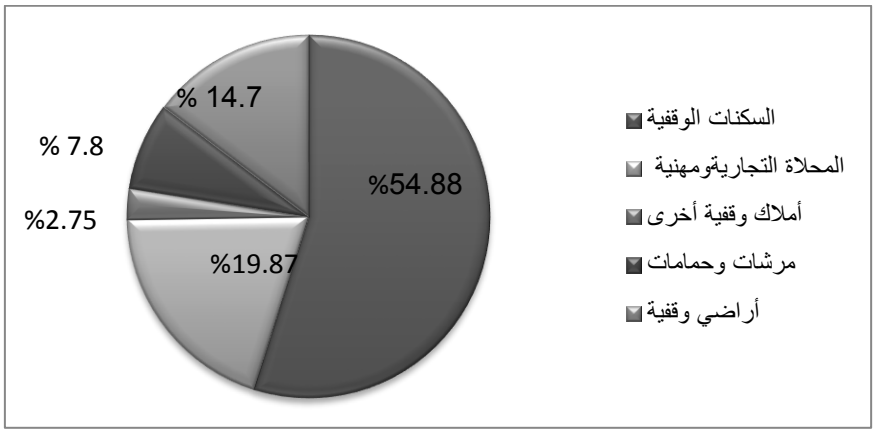

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لسنوات 2001-2012 .

تتيح لنا البيانات السابقة عدة ملاحظات هامة :

أ- الارتفاع المستمر في الحصيلة الاجمالية للأصول الوقفية يعكس ربما مجهودات الوزارة في السعي للبحث واسترجاع الأصول الوقفية ،وتمثل نسبة الاراضي الوقفية 14.7% من مجموع العقارات وهي نسبة ضعيفة وهو ما يدل أن نسبة هامة من الاراضي الوقفية لاتزال ضمن أوعية عقارية أخرى .

ب- بالرغم من سعي القائمين على القطاع الوقفي لتنويع الأصول الوقفية فإن البيان يؤكد على بقاء واستمرار نفس التركيبة للأصول الوقفية وهي بالأساس عقارات،وفي المقابل نجد غياب تام للأصول الوقفية المستحدثة مما يعكس أن البناء المؤسس للقطاع الوقفي لم يواكب تماما مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي الحالي للمجتمع الجزائري .

ت- ظلت السكنات الوقفية تمثل أكبر نسبة للأصول الوقفية بمعدل 54.88% وهو أمر يمكن أن يفسر وفق ما يلي:

- معظم هذه السكنات تكون عادة من لواحق المساجد المشيدة ،وهو ما يدل أن ثقافة الوقف انحسرت في المجتمع الجزائري وضلت حبيسة مؤسسة المسجد ولواحقها .
- في الغالب تكون المساكن الوقفية الملحقة بالمساجد ذات عائد إيجاري محدود جدا وهو ما ينعكس سلبا على حجمالعوائد الوقفية .

2- الكفاءة الاستثمارية والإدارية في تنويع وتعظيم العوائد الوقفية:

هناك ارتباط بين الكفاءة الإدارية والكفاءة الاستثمارية في تطوير القطاع الوقفي بل قد تكون الكفاءة الاستثمارية انعكاس للكفاءة الإدارية للقطاع الوقفي ومن هذا المنطلق وبغرض الحكم على الكفاءة الاستثمارية للمؤسسات الوقفية في الجزائر يمكن الوقوف على متغيرين هما : سياسة التنويع في الاستثمار الوقفي ثم مدى تعظيم العوائد الوقفية لصالح الفئات المستفيدة .

2-1سياسة التنويع في الاستثمار الوقفي :يمكن الحكم على مدى وجود استعمال سياسة التنويع في الاستثمار الوقفي في الجزائر بالرجوع إلى البيان التالي :

الشكل رقم 5: توزيعنسب صيغ الاستثمار الوقفي في الجزائر2006

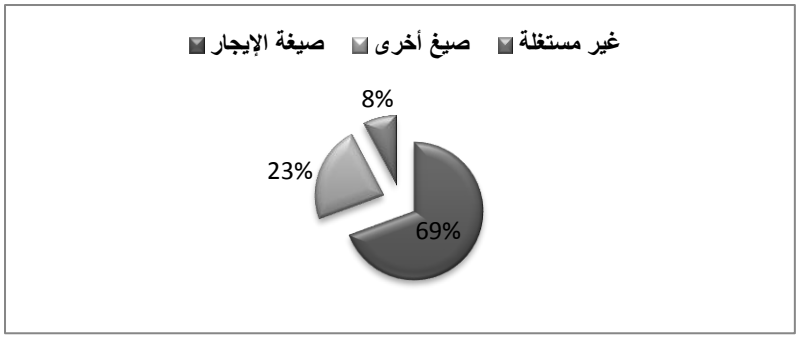

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر2006

واضح جدا من البيانات أن سياسة التنويع في الاستثمار الوقفي الحالية محدودة جدا حيث:

أ-يتركز الاستثمار الوقفي في نوع واحد من الأصول الاقتصادية وهو العقار (المحلات ، المساكن ، الأرض) بينما يغيب استثمار الأصول الاقتصادية المعاصرة كالأصول المالية مثلا التي تعرف توسعا عالما هاما بفعل العولمة المالية والطبيعة المالية النقدية للاقتصاديات المعاصرة ، وهو ما ينعكس سلبا على الكفاءة الاستثمارية للأوقاف في الجزائر .

ب-بالرغم من أن التشريع القانوني المعاصر للأوقاف الجزائري أتاح مرونة هائلة في صيغ الاستثمار الوقفي وحتى مجالاته لكن ما هو ملاحظ أن طبيعة الاستغلال الوقفي تكاد تنحصر في صيغة استثمارية واحدة وهي صيغة الإيجار بنسبة تقارب 70 %،بينما باقي الصيغ الاستثمارية الأخرى فلا تتجاوز نسبة 23%،وهو ما ينعكس أيضا سلبا على الكفاءة الاستثمارية للأوقاف في الجزائر ضف إلى ذلك وجود حيز هام من الأوقاف لا يزال غير مشغل وخاصة تلك الأوقاف المكتشفة حديثا بفعل ما تتطلبه من إجراءات التسوية القانونية والدراسة التقنية لها.

2-2تطور حجم الإيرادات الإيرادات الوقفية:يعتبر معيار تعظم العوائد الاستثمارية لصالح الفئات المستهدفة معيارا هاما للحكم على مدى نجاح السياسة الاستثمارية للأوقاف، وتخبرنا الأرقام المتوفرة حول مداخيل الأوقاف للفترة 1999 – 2012 بما يلي في الجدول التالي :

الجدول رقم:1تطور مداخيل الأملاك الوقفية المحصلة للفترة بين 1999-2012

السنة	المبلغ (دج)
1999	554727080
2000	1428907051
2001	1693206685
2002	3444182133
2003	3386768458
2004	3622152268
2005	4631938844
2006	6297648911
2010	7542119801
2011	8263404800
2012	11438541954

المصدر : وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر(تقارير من 1999-2012)

إن المنحنى البياني الأخير يظهر التطور الحاصل في مداخيل الأملاك الوقفية من سنة لأخرى وهذا للفترة الممتدة من سنة 1999 – 2012 التي تمثل فترة الاصلاحات وما بعد الإصلاحات،وبالرغم من أن المداخيل الوقفية لهذه الفترة هي في اتجاه تصاعدي غير أنها تظل ضئيلة جدا مقارنة بالحاجات المتعددة للفئات المستهدفة فهي لم تتجاوز عتبة السبعين (115) مليون دينار على مستوى 48 ولاية،وربما هذا المبلغ يبقى محدودا أمام إتساع الحاجيات الإدارية للقطاع وتعاظم مسؤولياته خاصة في ظل البرامج الطموحة التي يرغب القطاع في تمويلها وتجسيدها،ثم إن هذا الرقم لا يشكل شيئا إذا ما قورن بحجم

القطاعات الأخرى سواء القطاع العام أو الخاص، وهو ما يبرز ضعف في قدرة القطاع الوقفي على تعبئة الموارد المالية الكبيرة لهذين القطاعين نحو العملية الوقفية إضافة إلى ضعف قدرته في الاستغلال الأمثل للمواد الوقفية المتاحة وهو ما يفسر تدني نسبة الاستغلال الكلي للأملاك الوقفية الوقفية حيث لم تتعد في سنة 2010 مثلا 56% وجملة هذه المعايير والمؤشرات تدعونا لضرورة البحث عن عناصر الفعالية في العملية الوقفية للارتقاء بآداء القطاع الوقفي اقتصاديا واجتماعيا .

رابعا:محددات وعناصر تفعيل القطاع الوقفي في إطار التجارب الحديثة:

من خلال التجاب السابقة أمكننا وضع المحددات التالية والتي نعتقد أن بإمكانها المساهمة في إثراء التجارب الوقفية الحديثة بمزيد من عناصر الفعالية والتي تشمل المحددات التالية:

1-المحددات الإدارية :خلال دراستنا للتطور التاريخي للتكوين الاداري للوقف يتبين لنا تعدد الأسلوب المؤسسي لإدارة الوقف حيث نجد الادارة الوقفية المستقلة،الادارة الوقفية تحت الاشراف القضائي،الادارة الحكومية المباشرة،وهذا النمط الأخير هو المنتشر في واقعنا الحالي وهو الحال بالنسبة للجزائر، وقد فرض هذا النمط أسلوبه الاداري مع بسط الدولة الحديثة هيمنتها على مجالات واسعة في المجتمع ، وهو امر له تعقيداته الفكرية وما يهمنا تحسين فاعلية المؤسسة الوقفية ضمن هذا الواقع وذلك من خلال جعلها مؤسسة حكومية مستقلة لها شخصيتها المعنوية ولها حرية تنمية مواردها ، وهو ما يعني استمرار مسؤولية الدولة على إدارة الوقف مع تفويض عملية الوقف وتنمية ايراداته الى جهات استثمارية متخصصة تستطيع تعظيم ايراداته وتفادي

المخاطر كما هو الحال في تجارب مؤسسات وقفية شبه حكومية كالأمانة العامة للأوقاف ،وهيئة الاوقاف الاسلامية في السودان ومؤسسة تنمية اموال الوقف بالأردن التي اظهرت تجاربها –كما سبقت الاشارة اليه-تناميا في مؤشرات ادائها المالي، وفي مقابل ذلك تستفيد المؤسسات الوقفية من مزايا الحماية القانونية كونها أموال سيادية،وكذا الاستفادة من دعم الدولة في مجال الاعمار والدعم العقاري..خاصة اذا عرفنا إن الجزائر تسير مؤخرا ضمن هذا الاتجاه حيث تحاول بعث مشروع "المجمعات الوقفية" ودعمه بالأوعية العقارية اللازمة ،وأيا كان مسمى الهيئة المشرفة على الأوقاف في الجزائر سواء كانت الهيئة الوطنية العامة للأوقاف أو الديوان الوطني للأوقاف بالجزائر فإن المراد من هذه البناء الاداري تفعيل الدور التنموي للوقف من خلال دور داعم للدولة وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في المشاريع والأنشطة الوقفية ودمج العملية الوقفية بمسار التنمية في البلاد ،ولما كان البناء المؤسسي الإداري لا يقوم إلا اذا ارتكز على أركان أساسية متينة فان البناء المؤسسي للأوقاف هو الآخر في حاجة الى عناصر تضمن له التكيف بصورة تلقائية مع طبيعة الأهداف أو المنجزات المطلوبة،فبالإضافة الى عنصر الاستقلالية واللامركزية تحتاج أيضا الادارة الوقفية الى البناء التنظيمي الفعال ،والإدارة الكفؤة للموارد البشرية والمالية والسياسة التسويقية والإعلامية الناجحة وأساس كل ذلك هو القيادة الفاعلة ،وفي هذا الصدد هناك اتجاه نحو ما يسمى بالنظارة الجماعية للوقف خاصة اذا كنا بصدد أوقاف ضخمة ،حيث تدل التجارب الغربية في مجال العمل التطوعي والخيري الى فعالية النظارة الجماعية من خلال "مجلس الأمناء الذي يعطي مصداقية اكثر للوقف ويقلل من الأخطاء الفردية في العمل الاداري.[1]

[1] فؤاد عبد الله العمر، مرجع سابق ،ص07.

2-**المحددات الاستثمارية** :إن أهم عنصر في فاعلية النظام الوقفي هو مبدأ الاستقلالية وهو عنصر لا يتحقق إلا من خلال وجود مصادر مالية ذاتية ومستقرة للقطاع الوقفي عن طريق عمليات الاعمار الوقفي وفق ضوابط الاستثمار الوقفي،حيث لا يمكن تقديم الصيغ الاستثمارية المعاصرة على حساب خصائص العملية الوقفية، وفي الصدد تبرز مجموعة من عناصر الفعالية أهمها:

- **أ-ضمان تحصيل سيولة مالية في المشاريع الوقفية**:تتطلب العملية الاستثمارية المعاصرة ضمان سهولة التدفقات المالية بين الاعوان الاقتصادية،وهو ما يفرض الاستثمار في الانشطة الاستثمارية ذات السيولة المتدفقة،وفي مجال الاستثمار الوقفي فان هناك العديد من السبل لتحصيل السيولة من المشاريع الوقفية مثلما هو الحال في تجربة الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة حيث عمدت الى اطلاق مشروع « الوقف المشترك عن طريق أسهم » وهو عبارة عن إنشاء وقف جديد من الاراضي أو المباني وغيرها من المشاريع الأخرى وتجزئة هذا الوقف الى أسهم شائعة ورخيصة السعر ثم تعرض على الجمهور لشرائها حسب الاستطاعة والهدف هو تسهيل اشتراك طبقات واسعة في المجتمع في العملية الوقفية ،وبالفعل فان الكثير من الدول الاسلامية تتجه نحو تطبيق هذا المشروع ومنها: الأسهم الوقف بماليزيا ، الاوقاف النقدية في السودان : حيث أصدرت هيئة الأوقاف الاسلامية بالسودان صكوكا وقفية بقيم مختلفة حتى يتسنى لفئات واسعة من المجتمع السوداني أن تساهم في الاوقاف بما تستطيع ،وفي المقابل يحصل الواقف على صك به اسمه ومقدار ما وقفه من مال ،وبالرجوع الى طبيعة الأموال الوقفية في الجزائر والتي تهيمن عليها الأصول العقارية فهي وان كانت تنسجم الى حد بعيد مع طبيعة العملية الوقفية المتصفة بالتأبيد فإنها وفي ظل المتطلبات الاستثمارية

الحديثة بحاجة الى تنويعها وجعلها مدرة للسيولة والعوائد للانتفاع منها، وهي بالفعل عملية اقتصادية مهمة لكنها تحتاج الى هيكل اقتصادي يتمتع بنشاط الاستثمار المالي وهو ما يعني توفر سوق مالي نشيط وجهاز مصرفي كفء ، وهو ربما شرط مفقود حاليا في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فإننا نعتقد ان تكون هذه العملية محصورة في أضيق نطاق نظرا لمخاطرها على مجمل الثروة الوقفية في الجزائر،حيث أن ضعف السوق المالي والجهاز المصرفي معناه ضعف فرص الاستثمار،وهو ما يؤدي الى تجميد الأموال النقدية في حسابات المؤسسة الوقفية ما يجعلها معرضة لمخاطر الكساد والتضخم وبالتالي فقدان حيز كبيرا من الثروة الوقفية بهذه العملية .

- **ب-تشجيع تخصيص الأموال للعملية الوقفية** : سواء كانت منها أموال الافراد او الشركات فبفعل تزايد الثروات لدى الشركات والمؤسسات المالية الكبرى بدلا من الأفراد وايمانا من هذه المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية أمكنها أن تنشئ أوقافا خاصة في بعض جوانب الاحتياج في المجتمع ،وفي هذا الميدان قد تفيدنا التجارب الوقفية والخيرية الغربية في مجال الاعفاءات الضريبية في القطاع الوقفي والتطوعي.

3 - **المحددات الفقهية والقانونية** : وهي الاطار النظري للعملية الوقفية حيث تتيح المرونة الفقهية توسيع مجالات الاستثمار الوقفي ،وكمثال على ذلك تنظيم العمل بالوقف المؤقت*في مجالات محددة بما يتناسب ربما مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة والمتغيرة والتي أفرزت حاجات لا حصر لها وهو ما أتاح أن تتعدد المجالات الجديدة للوقف بتنوع هذه الحاجات التي يتطلب تلبيتها ،فقد اوجدت المجتمعات المعاصرة أوجه كثيرة من وجوه البر منها ما هو دائم ومنها ما هو غير دائم إما بسبب طبيعة الحاجة التي يلبيها او عدم رغبة

الواقف بديمومته ،كما أن من الأوقاف ما ينتهي بفناء مال الوقف ومنها ما يعود فيه مال الوقف الى الواقف عند انتهاء المدة التي وقف فيها،وبالتالي نجد ان الوقف المؤبد ينحصر في العقار بينما يتسع مجال الوقف المؤقت الى وقف العقارات والمنقولات والمنافع والخدمات كالسكن، وسائل النقل والمواصلات،عمل الاطباء والمهندسين، منافع الكهرباء،الشرب والري،براءات الاختراع.....الخ ،فما تتيحه المرونة الفقهية في مجال توسيع الوعاء الوقفي حتما سينعكس على الاطار القانوني والتشريعي المنظم للأوقاف أو ما يمكن ان نصطلح عليه بالمرونة القانونية للأوقاف : والمقصود بها الإفادة من كل فرصة ممكنة لتشجيع العملية الوقفية والصيغ الاستثمارية المختلفة.

4- **المحددات التنظيمية** : وهي انعكاس للمحددات السابقة حيث وفي حالة تحققها يمكن التفكير في قوالب تنظيمية مختلفة للمؤسسات الوقفية من نواحي مختلفة كالصناديق الوقفية الوطنية والمحلية مثلا : والتي تمثل اطارا تنظيميا يتم من خلاله مزج كامل بين الوقف ومؤسسات الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل حيث يوفر مرونة العملية الوقفية ويمكن ان يستوعب هياكل تنظيمية اخرى كالجمعيات الخيرية ، الصحية ،التعليمية، الثقافية ....الخ.

الخاتمة:

ينتهي بنا موضوع البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- عند التدقيق في الاصلاحات التي عرفها القطاع الوقفي ومن خلال هذه التجارب نجد أنها تركزت في معظمها على الجانب الجزئي أي الوحدات الوقفية (المؤسسة الوقفية) من النواحي التشريعية ، الإدارية والاستثمارية ، وهي محاولات رائدة في تفعيل عناصر الفعالية للمؤسسة الوقفية كالاستقلالية واللامركزية ،ثم الإفادة مما ابتكرته كذلك هذه التجارب من عقود وصيغ

*الوقف المؤقتتقول به المالكية.

استثمارية وقفية أدت إلى تحسين مردودية المؤسسات الوقفية مثل عقود b.o.t والصكوك الوقفية والصناديق الوقفية...،وأمام ضعف المؤسسات الوقفية في الجزائر على هذا المستوى فالمطلوب هو العمل على الاستفادة من هذه التجارب بما يتناسب والخصائص الاقتصادية للأصول الوقفية في الجزائر ومع مراعاة كذلك طبيعة الهيكل المعاصر للاقتصاد الجزائري.

- برغم الجهود الحثيثة للنهوض بالقطاع الوقفي في التجارب المذكورة إلا أنها ظلت دون المستوى حيث لا زال القطاع الوقفي في حاضنة هذه الدول يتسم بضعف التأثير والفعالية في المنظومة الاقتصادية الكلية

-لم يحظ الجانب الكلي للقطاع الوقفي بالاهتمام الكافي رغم أهميته القصوى في ترتيب الواقع الجديد للنظام الوقفي في مسار التنمية ،وهو ربما يفسر حسب اعتقادنا في خطأ في الانطلاقات التنظيرية والتصورية في تموضع النظام الوقفي في ظل الهيكل الحديث لهذه الاقتصاديات،وفي هذا الاطار نعتقد أنه وإضافة الى المحددات السابقة فإن تفعيل ونجاح البناء المؤسسي للقطاع الوقفي في الاقتصاديات العربية الحديثة ومنها الاقتصاد الجزائري يعتمد بالأساس على مراجعة عناصر النظام الاقتصادي الحالي كتحديد دور الدولة في تنظيم الملكية ...في الهياكل الاقتصادية الحديثة للدول وجعلها تنسجم والأبعاد الحضارية والقيمية لمجتمعاتها.